

المحور الأول: مدخل إلى مهنة المحاسبة حول العالم

I. الإطار الفكري والمفاهيمي للمحاسبة

أولاً: تعريف المحاسبة: تعددت تعريفات المحاسبة بحسب أهداف ورؤية الهيئات والمنظمات لدور المحاسبة في الاقتصاد التي قدمت هذه التعريف والتي لعل أهمها:

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): يعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المحاسبة على أنها عملية منهجية تشمل تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية والإبلاغ عنها، بهدف تقديم معلومات مالية موثوقة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويؤكد IFAC على دور المحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة في التقارير المالية.

2- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن المحاسبة هي نظام قياس وتوصيل للمعلومات المالية والاقتصادية التي تمكن المستثمرين وغيرهم من الأطراف المعنية من تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات مستنيرة. وتركز المعايير التي يضعها المجلس، مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، على ضمان الاتساق والقابلية للمقارنة بين التقارير المالية عالمياً.

3- مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB): يركز مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) على المحاسبة من منظور التدقيق، حيث يعرفها بأنها نظام يضمن تسجيل المعلومات المالية بطريقة دقيقة وشفافة، ما يسهل مراجعة وتأكيد صحة البيانات المالية من قبل المدققين والمستخدمين الخارجيين.

4- الهيئة الدولية للأخلاقيات للمحاسبين (IESBA): تعتبر الهيئة الدولية للأخلاقيات للمحاسبين (IESBA) المحاسبة عملية أخلاقية بقدر ما هي تقنية، إذ تركز على أهمية السلوك المهني، النزاهة، والموضوعية في إعداد التقارير المالية، لضمان أن المعلومات المالية التي يتم الإبلاغ عنها تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي.

5- لجنة معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSASB): تعرف هذه اللجنة المحاسبة بأنها عملية مالية تهدف إلى توثيق وإدارة الموارد العامة بشكل فعال، مما يمكن الحكومات من تقديم تقارير دقيقة حول أدائها المالي، وضمان استخدام الأموال العامة بطريقة مسؤولة.

بناءً على ما سبق يمكن تعريف المحاسبة على أنه هي مجموعة من المبادئ والأسس والنظريات والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم مالية بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة وتحديد المركز المالي في هذه الفترة وحتى يستفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة

ثانياً: مبادئ المحاسبة

المبادئ المحاسبية هي مجموعة من القواعد والإرشادات التي تحكم كيفية تسجيل المعاملات المالية وإعداد القوائم المالية. تهدف هذه المبادئ إلى ضمان الدقة، الشفافية، والاتساق في التقارير المالية، مما يسهل عملية المقارنة بين الشركات المختلفة وعبر الفترات الزمنية. فيما يلي بعض المبادئ المحاسبية الأساسية:

1- مبدأ الاستقلالية (الوحدة المحاسبية): ينص هذا المبدأ على ضرورة الفصل بين الكيان المحاسبي والمالك أو أي أطراف أخرى، بحيث يتم تسجيل جميع العمليات المالية الخاصة بالمنشأة فقط. هذا يساعد في تحقيق الوضوح والشفافية في القوائم المالية، ويمنع تداخل الحسابات الشخصية مع حسابات الشركة.

2- مبدأ الاستمرارية: يفترض هذا المبدأ أن المنشأة ستستمر في ممارسة أنشطتها في المستقبل القريب دون نية أو حاجة إلى التصفية. لذلك، يتم تقييم الأصول والالتزامات بناءً على استمرار النشاط وليس بناءً على قيمتها التصفوية. في حال وجود شكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار، يجب الإفصاح عن ذلك في التقارير المالية.

3- مبدأ التكلفة التاريخية: يعتمد هذا المبدأ على تسجيل الأصول في الدفاتر المحاسبية بالقيمة التي تم دفعها عند الشراء، وليس بالقيمة السوقية الحالية. هذا يساعد في الحفاظ على الموضوعية وعدم التلاعب بالقيم المالية، حيث تعتمد البيانات المالية على أرقام حقيقية وليست تقديرية.

4- مبدأ المقابلة (الاعتراف بالإيرادات والمصروفات): يتطلب هذا المبدأ تسجيل الإيرادات والمصروفات في الفترة التي تخصها، بغض النظر عن وقت استلام النقد أو دفعه. الهدف منه هو ضمان أن تعكس القوائم المالية الأداء الحقيقي للمنشأة خلال كل فترة محاسبية.

5- مبدأ الثبات: يقضي هذا المبدأ باستخدام نفس السياسات والأساليب المحاسبية من فترة لأخرى، مما يسهل مقارنة البيانات المالية عبر الفترات الزمنية المختلفة. إذا قررت الشركة تغيير طريقة معينة، مثل الانتقال من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص في حساب الإهلاك، يجب الإفصاح عن ذلك وأسبابه. هذا المبدأ يمنع التلاعب ويضمن الشفافية في التقارير المالية.

6- مبدأ الإفصاح التام: يتطلب هذا المبدأ تقديم جميع المعلومات الضرورية للمستخدمين لفهم الوضع المالي الحقيقي للمنشأة. يشمل ذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة، الدعاوى القضائية، والتغيرات في السياسات المحاسبية. على سبيل المثال، إذا كانت هناك قضايا قانونية قد تؤثر على المركز المالي للشركة، يجب الإفصاح عنها في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية. كما يتطلب الإفصاح عن أي أحداث جوهرية تحدث بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وقد تؤثر على قرارات المستثمرين. يضمن هذا المبدأ الشفافية والمصدقية في التقارير المالية.

7- مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ): يركز هذا المبدأ على تسجيل المصروفات والخسائر المحتملة عند وجود شكوك معقولة، بينما لا يتم تسجيل الإيرادات إلا عند تحققها بشكل مؤكد. الهدف من ذلك هو تجنب المبالغة في الأرباح أو الأصول، مما يحمي المستثمرين من المعلومات المضللة.

8- مبدأ الأهمية النسبية: يسمح هذا المبدأ بتجاهل التفاصيل المالية التي لن تؤثر بشكل كبير على قرارات المستخدمين، مع التركيز على العناصر الأكثر تأثيراً في القوائم المالية، يعتمد تطبيق هذا المبدأ على حجم وتأثير العنصر المالي على القوائم المالية. إذا كانت المبالغ صغيرة مقارنة بإجمالي أصول الشركة، فإن تسجيلها بطريقة بسيطة يكون أكثر كفاءة دون التأثير على دقة التقارير المالية.

ثالثاً: أنواع المحاسبة:

1- المحاسبة المالية: تعد من أكثر فروع المحاسبة أهمية، حيث تتعامل مع تسجيل وتصنيف وتحليل العمليات المالية داخل الشركات والمؤسسات. تهدف إلى إعداد القوائم المالية، مثل الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، والتي تُستخدم من قبل المستثمرين والمقرضين وصناع القرار. تعتمد المحاسبة المالية على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) أو المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لضمان الشفافية والدقة في عرض البيانات المالية.

2- المحاسبة الإدارية: تركز على توفير المعلومات المالية للإدارة الداخلية لمساعدتها في اتخاذ قرارات استراتيجية. تختلف عن المحاسبة المالية في أنها لا تلتزم بالضرورة بالمعايير المحاسبية العامة، بل تركز على تلبية احتياجات المنشأة. تشمل المحاسبة الإدارية التحليل المالي، وإعداد الميزانيات، وتحليل التكاليف، وتقييم الأداء، وتساعد في التخطيط المالي المستقبلي للشركات.

3- المحاسبة الضريبية: تهدف إلى مساعدة الشركات والأفراد على الامتثال للقوانين الضريبية وتقديم الإقرارات الضريبية بدقة. تعنى أيضاً بالتخطيط الضريبي لتقليل الالتزامات الضريبية بطرق قانونية، كما تقدم استشارات متعلقة بالتغيرات في القوانين الضريبية وتأثيرها على الشركات. تعد المحاسبة الضريبية ضرورية لضمان الامتثال القانوني وتجنب الغرامات المالية.

4- محاسبة التكاليف: تستخدم لتحديد وتحليل تكاليف الإنتاج والخدمات، خاصة في الشركات الصناعية. تساعد في حساب تكاليف المواد الخام، والأجور، والنفقات التشغيلية، مما يساهم في تحديد أسعار المنتجات واتخاذ قرارات مالية مستنيرة. تعتبر أداة هامة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر المالي داخل المنشأة.

5- **المحاسبة الائتمانية:** تختص بإدارة الحسابات المالية نيابة عن العملاء في مجالات مثل العقارات، والصناديق الائتمانية، والاستثمارات. تعتمد على الشفافية والثقة، حيث تقدم الجهات المسؤولة تقارير مالية دقيقة تتضمن ملخصاً للحسابات، والإيرادات، والمصروفات، والأصول. يستخدم هذا النوع من المحاسبة لضمان إدارة أموال العملاء بطريقة آمنة ومنظمة.

6- **المحاسبة الجنائية:** تعنى بالكشف عن الاحتيال المالي والتلاعب في الحسابات، حيث يتم تحليل البيانات المالية بهدف اكتشاف أي مخالفات قانونية. تستخدم عادة في التحقيقات الجنائية والقضايا المتعلقة بالجرائم المالية، مثل الاختلاس وغسيل الأموال. تعتمد على مراجعة الوثائق المحاسبية وإعادة بناء السجلات المالية المفقودة لتقديم أدلة قانونية قوية.

7- **المحاسبة العمومية:** تقدم خدمات استشارية محاسبية للأفراد والشركات، وتشمل التدقيق، والخدمات الضريبية، والاستشارات المالية. يساعد هذا النوع من المحاسبة الشركات في إعداد تقاريرها المالية، وتحقيق الامتثال الضريبي، واستخدام التكنولوجيا المحاسبية الحديثة لتحسين الأداء المالي.

8- **المحاسبة الحكومية:** تختص بإدارة الأموال العامة في الهيئات والمؤسسات الحكومية، حيث تعنى بالتخطيط المالي، وإعداد الميزانيات، ومراقبة الإنفاق الحكومي. تعتمد على معايير المحاسبة الحكومية (GASB) لضمان إدارة الموارد المالية بفعالية وشفافية. تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الأموال العامة وضمان الامتثال للسياسات المالية الحكومية.

9- **نظم المعلومات المحاسبية:** تدمج بين المحاسبة والتكنولوجيا لتحسين العمليات المحاسبية وزيادة كفاءتها. تعتمد على استخدام البرمجيات المحاسبية الحديثة لتسجيل وتحليل البيانات المالية بشكل دقيق وسريع. تساعد الشركات في تحسين عمليات التدقيق، وتوفير تقارير مالية آنية، واتخاذ قرارات مالية مدروسة بناءً على بيانات دقيقة.

10- **تدقيق المحاسبة:** يستخدم لضمان صحة ودقة البيانات المالية والتأكد من امتثالها للمعايير المحاسبية. ينقسم إلى تدقيق خارجي، يتم من قبل جهات مستقلة لتقييم صحة التقارير المالية، وتدقيق داخلي، يركز على تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية داخل المنشأة. يُساعد التدقيق المحاسبي في اكتشاف الأخطاء المالية ومنع التلاعب والاحتيال في الحسابات.

رابعاً: أهداف المحاسبة

تعد المحاسبة عملية متعددة الأوجه، حيث تشمل أهدافاً متنوعة تساهم في التشغيل الفعال للشركات والمؤسسات. فيما يلي الأغراض الرئيسية للمحاسبة:

1- **تسجيل المعاملات المالية:** المحاسبة هي عملية تسجيل المعاملات المالية بشكل منهجي سواء للأفراد أو الشركات. يشمل ذلك الأنشطة مثل المبيعات، والمشتريات، والنفقات، والاستثمارات. وتعمل هذه السجلات كمرجع زمني للنشاط المالي للكيان.

2- **توفير المعلومات المالية لاتخاذ القرارات:** أحد أهم وظائف المحاسبة هو تقديم معلومات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة، مثل الإدارة، والمستثمرين، والمقرضين، والجهات التنظيمية. هذه المعلومات ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن العمليات التجارية، والاستثمارات، والصحة المالية العامة للكيان.

3- **ضمان المساءلة والشفافية:** توفر المحاسبة آلية للمساءلة داخل المؤسسة، حيث تساعد في تتبع كيفية استخدام الموارد وما إذا كانت الأهداف المالية قد تحققت. تساهم التقارير المالية الدقيقة والشفافة في تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والمقرضين.

4- **الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية:** تخضع الممارسات المحاسبية عادة لأطر قانونية وتنظيمية مختلفة. يضمن الامتثال للمعايير المحاسبية، ولوائح الضرائب، ومتطلبات التقارير، أن تعمل الشركات ضمن الإطار القانوني وتفي بالتزاماتها تجاه الجهات الحكومية.

5- **المساعدة في الضرائب:** تلعب المحاسبة دوراً حاسماً في حساب الدخل الخاضع للضريبة والإبلاغ عنه سواء للشركات أو الأفراد. تساعد البيانات المالية الدقيقة في الامتثال للوائح الضرائب وتحديد المبلغ المستحق دفعه للسلطات الضريبية.

خامساً: مبادئ المحاسبة:

1- **مفهوم الاستحقاق:** وفقاً لمفهوم الاستحقاق، يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها، ويتم الاعتراف بالمصروفات عند استهلاك الأصول. يعني هذا المفهوم أن الشركة قد تعترف بالإيرادات والأرباح والخسائر بمبالغ تختلف عما سيتم الاعتراف به بناء على النقد المستلم من العملاء أو عند دفع النقد للموردين والموظفين. لن يصادق المدققون على القوائم المالية للشركة إلا إذا تم إعدادها وفقاً لمفهوم الاستحقاق. أي منظمة كبيرة ستستخدم مفهوم الاستحقاق.

2- **مفهوم التحفظ (الحذر المحاسبي):** وفقاً لمفهوم التحفظ، لا يتم الاعتراف بالإيرادات إلا عند وجود يقين معقول بأنها ستتحقق، في حين يتم الاعتراف بالمصروفات في وقت أبكر، عندما يكون هناك احتمال معقول لتكبدها. يؤدي هذا المفهوم عادة إلى إعداد قوائم مالية أكثر تحفظاً. يعد هذا مفهوماً أساسياً يمكن أن يمنعك من إعداد قوائم مالية متفائلة بشكل مفرط.

3- **مفهوم الثبات:** وفقاً لمفهوم الثبات، بمجرد أن تختار الشركة استخدام طريقة محاسبية معينة، يجب أن تستمر في استخدامها بشكل مستمر. من خلال القيام بذلك، يمكن مقارنة القوائم المالية المعقدة عبر فترات زمنية متعددة

المحور الأول: مدخل إلى مهنة المحاسبة حول العالم

بشكل موثوق. يعد هذا مطلباً أساسياً للتحليل المالي، حيث تتم مقارنة نتائج وأوضاع الشركة المالية عبر فترات التقارير المختلفة بانتظام.

4- مفهوم الوحدة الاقتصادية: وفقاً لمفهوم الوحدة الاقتصادية، يجب فصل معاملات الشركة عن معاملات مالكيها.

من خلال ذلك، لا يحدث تداخل بين المعاملات الشخصية والتجارية في القوائم المالية للشركة. يعد هذا مجالاً مشكلاً للشركات الصغيرة، مثل المنشآت الفردية، حيث قد يتم تشغيل النشاط التجاري باستخدام الحساب المصرفي الشخصي للمالك. في مثل هذه الحالات، قد يكون من الصعب للغاية تحديد المعاملات المرتبطة بالنشاط التجاري.

5- مفهوم الاستمرارية: وفقاً لمفهوم الاستمرارية، يتم إعداد القوائم المالية على افتراض أن الشركة ستظل تعمل في

الفترة المستقبلية. بناءً على هذا الافتراض، يمكن تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمصروفات إلى فترة مستقبلية عندما تظل الشركة قيد التشغيل. بخلاف ذلك، سيتم تسريع الاعتراف بجميع المصروفات في الفترة الحالية. عادة لا يعتبر هذا المفهوم مصدر قلق كبير، إلا عندما تكون الشركة على وشك الإفلاس.

6- مفهوم المطابقة: وفقاً لمفهوم المطابقة، يجب الاعتراف بالمصروفات المتعلقة بالإيرادات في نفس الفترة التي يتم فيها

الاعتراف بالإيرادات. من خلال القيام بذلك، لا يتم تأجيل الاعتراف بالمصروفات إلى فترات تقارير لاحقة، مما يضمن لأي شخص يراجع القوائم المالية للشركة أن جميع جوانب المعاملة قد تم تسجيلها في نفس الوقت. يعد هذا الأمر ضرورياً لأنه يمنع توزيع المصروفات المرتبطة على بيان دخل الشركة على مدى فترة طويلة، مما قد يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت الشركة تحقق أرباحاً فعلية.

يعد مفهوم المطابقة قضية أساسية عند استخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة، وهو السبب وراء تسجيل العديد من قيود اليومية على أساس الاستحقاق. وعلى العكس، يتم انتهاك هذا المفهوم بشكل متكرر عند استخدام الأساس النقدي للمحاسبة، حيث يتم تسجيل الإيرادات عند استلام النقد، وتسجيل المصروفات عند دفع النقد.

7- مفهوم الأهمية النسبية: وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية، يجب تسجيل المعاملات عندما يؤدي عدم تسجيلها إلى التأثير

على القرارات التي يتخذها قارئ القوائم المالية للشركة. يؤدي هذا إلى تسجيل معاملات ذات قيمة صغيرة نسبياً، بحيث تعكس القوائم المالية النتائج المالية والمركز المالي والتدفقات النقدية للشركة بشكل شامل. ومع ذلك، قد يتحول هذا الأمر إلى مشكلة كفاءة محاسبية، حيث يمكن أن يؤدي تسجيل عدد كبير جداً من المعاملات الصغيرة جداً إلى إهدار قدر كبير من الوقت.

II. الإطار الفكري والمفاهيمي للتدقيق

أولاً: مفهوم عملية التدقيق: عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عملية التدقيق على أنها: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"

وفقاً لمعهد التدقيق الداخلي تعرف عملية المراجعة على أنه: "نشاط مستقل وموضوعي يعطي المنظمة تأكيداً على درجة من السيطرة على عملياتها، ويجلب لها النصيحة للارتقاء بها، ويساعد على خلق القيمة المضافة. وهو يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم، عن طريق أسلوب نظامي ومنهجي مبني على عمليات إدارة المخاطر والضوابط، وحوكمة الشركات، وتقديم مقترحات لتعزيز كفاءتها.

كما يعرفه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على أنه "عملية يعبر فيها الممارس عن استنتاج مصمم لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين عدا عن الطرف المسؤول عن نتيجة تقييم أو قياس الموضوع على أساس مجموعة من المقاييس".

كما يعرف BENYAMINE Paul التدقيق على أنه: "الفحص الذي يقوم به مهني مستقل ذو كفاءة بغرض إبداء رأيه المبرر حول انتظام وسلامة وصدق الحسابات السنوية في تعبيرها عن وضعية الشركة في تاريخ الإقفال وعن نتائج نشاطها لتلك الدورة، آخذاً بعين الاعتبار القوانين."

كما يعرف كذلك بأنه: "عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات".

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أهم خصائص عملية التدقيق والمتمثلة في:

- أن عملية التدقيق عملية منظمة: أي تتم على أسس ومبادئ علمية مخططة.
- تجميع الأدلة الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية.
- تتم عملية التدقيق بواسطة شخص مؤهل ومستقل.
- المعلومات الكمية والمعايير المحددة: أي أن المعلومات قد تأخذ عدة أشكال مثل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، والوقت المستنفذ وعدد الشكاوى...، أما المعايير المحددة فتعني عدم اقتصاره على المراجعة المالية بل يمكن أن تتعدى إلى المبادئ المحاسبية أو القوانين واللوائح.

- الوحدة الاقتصادية: والتي تعني الوحدة الاقتصادية المراد مراجعتها.
- تبليغ المهتمين بشؤون الوحدة بنتيجة المراجعة (تقرير المراجعة).
- ومن خلال التعاريف المختلفة للتدقيق، يمكن ملاحظة أنها تشمل النقاط الرئيسية التالية:
 - التدقيق عملية منظمة**: ينفذ التدقيق في عدة مراحل متتابعة بشكل منطقي من خلال وضع برنامج تدقيق يحدد الخطوات التي يتبعها المراجع لتنفيذ مهمته.
 - الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي**: ويعتبر ذلك جوهر عملية التدقيق، وفي سبيل القيام بذلك يتعين على المدقق الاحتفاظ باتجاه ذهني موضوعي غير متحيز.
 - معايير متعارف عليها**: هي مجموعة القواعد الموضوعية التي يستخدمها المدقق كأداة للتقييم وإصدار الحكم الشخصي مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
 - إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية**: ضرورة إعداد المدقق بعد الانتهاء من مهمته لتقرير مكتوب يتضمن نتائج فحصه وتبليغ ما فيه للأطراف المعنية بعملية التدقيق.
- ثانياً: أهداف عملية التدقيق**: مما سبق يمكن تحديد أهداف المؤسسة من خلال عملية التدقيق من خلال تبويبها كما يلي:

1- الأهداف التقليدية: تنقسم الأهداف التقليدية إلى نوعين من الأهداف هي:

1- الأهداف الرئيسية:

- التحقق من ان جميع المعلومات المالية قد أثبتت طبقاً للقواعد المحاسبية السليمة بهدف التأكد من صحة ودقة البيانات المالية.
- إبداء رأي فني استناداً إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
- التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية و مدى الاعتماد عليها.
- التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

2- الأهداف الثانوية

- اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية
- تقليل أو منع احتمالات ارتكاب الغش والتزوير والاحتيال وذلك عن طريق أنظمة المراقبة الداخلية

- استناد إدارة المنشأة على الحسابات المدققة والتي تعتمد عليها عند اتخاذ قراراتها كالبنوك وحملة الأسهم والدائنين وغيرهم.

2- الأهداف المطورة: والتي من أهمها:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم
- تقويم النتائج بالنسبة لما كان مستهدفا
- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة بمحو الاسراف في جميع نواحي النشاط بالمشروع
- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ثالثا: الفرق بين المحاسبة والتدقيق

ليبان الفرق بين المحاسبة والتدقيق يتضح أن المحاسبة هي " مجموعة من النظريات والمبادئ التي تتعلق بتسجيل العمليات المالية وتبويبها وتقريرها" بهدف تحديد نتائج أعمال المشروع أو المنشأة، بينما التدقيق كما سبق ذكره فهو فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات بقصد إبداء رأي فني محايد...

ومن هذا يتضح أن مهمة المدقق تبدأ عندما ينتهي المحاسب من عمله، كما يتضح أن علم المحاسبة يختلف بطبيعته عن علم التدقيق، فالمحاسبة علم إنشائي يبدأ بعدد كبير من العمليات وينتهي في تقرير يمثل خلاصة تتمثل في نتائج أعمال هذه العمليات والمركز المالي عندئذ، بينما التدقيق علم تحليلي يبدأ عادة بالبيانات المالية، وللتحقق من صحتها يعود المدقق إلى البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات حتى يبدي رأيه الفني المحايد في هذه القوائم المالية محل التدقيق. وقد انعكس ذلك على مهمة كل من المحاسب والمدقق، فالمحاسب موظف بالمنشأة مهمته تسجيل البيانات وعرض النتائج في صورة معينة، بينما المدقق شخص مستقل لا تربطه بالمنشأة رابطة التبعية، وإنما هو خبير مهني محايد.

إن الهدف الرئيس لعملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة القوائم المالية وسلامتها ومدى تعبيرها عن المركز المالي، ويوضح الجدول المالي أهم الفروق بين المحاسبة والتدقيق.

جدول رقم 1: مقارنة بين المحاسبة والتدقيق

التدقيق	المحاسبة
1- هي فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر	1- مجموعة من المبادئ والنظريات التي تتعلق بتسجيل العمليات المالية وتبويبها
2- الهدف من التدقيق هو إبداء رأي في محايد عن مدى صحة البيانات المالية وسلامتها	2- الهدف من المحاسبة هو تحديد نتائج أعمال المشروع
3- التدقيق علم تحليلي	3- المحاسبة علم إنشائي
4- المدقق شخص مستقل عن المنشأة	4- المحاسب موظف تابع للمنشأة

رابعاً: أنواع عمليات التدقيق

على الرغم من تغير طبيعة التدقيق من مهمة لأخرى، إلا أن المتأمل للتدقيق يستنتج إمكانية تبويبه من عدة زوايا، ويمكن بيان ذلك كالتالي:

6- أنواع التدقيق من حيث الشخص القائم بالتدقيق: يتضمن التدقيق من حيث طبيعة الشخص القائم بها إلى نوعين هما:

- **تدقيق داخلي:** يشير التدقيق الداخلي إلى التدقيق الذي يتم بعرفة موظف أو موظفين من داخل المنشأة يخضعون لها ماليا وإداريا، ويطلق على الموظف القائم بذلك مصطلح المدقق الداخلي.

- **تدقيق خارجي:** يشير التدقيق الخارجي التي بمعرفة مدقق خارجي ليس موظف بالمنشأة ومن ثم لا يخضع لها ماليا أو إداريا، لذا فإن المدقق الخارجي من المفروض أن يكون أكثر حيادا من المدقق الداخلي.

7- أنواع التدقيق من حيث الالتزام بها: يقسم التدقيق من حيث الالتزام التشريعي له إلى نوعين هما:

- **التدقيق الالزامي:** يقصد بالتدقيق الالزامي التدقيق الإجباري التي تلتزم المنشأة بالقيام به وذلك بحكم القانون، مثل تدقيق محافظ الحسابات الذي تلزم به الشركات الجزائرية.

- **التدقيق الاختياري:** يشير التدقيق الاختياري إلى التدقيق الذي يتم بحض إرادة أصحاب المنشأة او إدارتها دون أن يوجد إلزام قانوني بذلك، ومن أمثلة ذلك التدقيق الخارجي للمنشآت الفردية وشركات الاشخاص

8- أنواع التدقيق من حيث طبيعة العمل محل التدقيق: يمكن تقسيم التدقيق من حيث طبيعة الاعمال

الخاضعة للتدقيق إلى خمسة أنواع هي:

- **التدقيق المالي والمحاسبي:** يشير هذا النوع إلى التدقيق الذي يتم على دفاتر وسجلات ومستندات المنشأة والقوائم المالية المعدة بمعرفتها للتأكد من السلامة المالية والمحاسبية لها، فهي تدقيق لجميع مراحل الدورة المحاسبية، ويهدف هذا التدقيق إلى إبداء الرأي عن مدى مصداقية القوائم المالية المنشورة.
- **التدقيق الإداري:** يشير التدقيق الإداري إلى التدقيق الذي يتم لمعرفة مدى كفاءة وفعالية الإدارة في اداء وظائفها المختلفة، ومعرفة مدى قدرتها على استغلال الموارد المتاحة لها.
- **مراجعة الالتزام:** يشير هذا النوع من التدقيق إلى التدقيق الذي يتم من اجل التعرف على مدى التزام المنشآت بالتشريعات المختلفة المنظمة لاعمالها من قوانين ولوائح وتعليمات وقرارات.
- **التدقيق الاجتماعي:** يشير التدقيق الاجتماعي إلى تدقيق مدى التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقها، ومدى مساهمتها في خدمة المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده.
- **التدقيق البيئي:** يشير التدقيق البيئي إلى تدقيق مدى التزام المنشأة بقوانين حماية البيئة والتي تهدف إلى عدم الإضرار بها

9- أنواع التدقيق من حيث نطاق التدقيق: يقسم التدقيق من حيث نطاق العمليات الخاضعة للتدقيق إلى

نوعين:

- **التدقيق الكلي:** يقصد بالتدقيق الكلي أو الكامل ذلك التدقيق الذي يهدف إلى إبداء رأي كامل عن جميع أعمال المنشأة، وذلك بصرف النظر عن كمية العمليات التي تم تدقيقها.
- **التدقيق الجزئي:** يشير هذا النوع من التدقيق إلى التدقيق الذي لا يتضمن جميع أعمال وانشطة المنشأة أو جميع عناصر المركز المالي، بل تقتصر فقط على نشاط أو عملية أو مجال أو عنصر معين، ومن ثم فغن الرأي الذي يبديه المدقق يمثل رأيه فيما تم تدقيقه فقط، ولا يمكن أن يكون رأي عام للمنشأة ككل.

10- أنواع التدقيق من حيث توقيت اداء التدقيق: يقسم التدقيق من حيث الوقت الذي تنفذ فيه إلى نوعين

هما:

- **التدقيق النهائي:** يشير إلى التدقيق الذي يبدأ المدقق بعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية، وانتهاء السنة المالية، فالتدقيق النهائي بذلك يبدأ بعد إجراء جميع التسويات الجردية وإعداد قيود الإقفال والانتهاء من تصوير القوائم المالية.

المحور الأول: مدخل إلى مهنة المحاسبة حول العالم

- **التدقيق المستمر:** هو التدقيق الذي يبدأ المدقق مع بدلية السنة المالية، وقد يستمر حتى بعد نهايتها، ويستمر هذا التدقيق على فترات دورية، وبشكل مستمر ومنتظم.
- II. **أنواع التدقيق من حيث كمية العمليات التي تخضع للتدقيق:** يمكن تقسيم التدقيق من حيث عدد العمليات التي تخضع للتدقيق (عينة التدقيق) مقارنة بإجمالي عدد العمليات التي قامت بها المنشأة الخاضعة للتدقيق إلى نوعين:
 - **التدقيق الاختباري:** يشير إلى التدقيق الذي يتم على جزء فقط من إجمالي العمليات المطلوب إبداء رأي بشأنها
 - **التدقيق التفصيلي الشامل:** يقصد به ذلك التدقيق الذي يتم على جميع عمليات المنشأة ، فهو تدقيق يتضمن المستندات والدفاتر والسجلات وجميع عناصر القوائم المالية
- III. **أنواع التدقيق من حيث طبيعة المنشأة الخاضعة للتدقيق:** يتضمن التدقيق من حيث طبيعة القطاع أو المنشأة التي تخضع للتدقيق إلى نوعين هما:
 - **تدقيق القطاع الخاص:** يقصد به التدقيق الذي يتم لمنشآت القطاع الخاص، والتي تقوم بها مكاتب المحاسبة والتدقيق الخاصة التي تزاوّل المهنة من خلال مدققين خارجيين يعملون بشكل حر.
 - **تدقيق القطاع الحكومي:** يقصد به التدقيق الذي يتم على المنشآت الحكومية والشركات التابعة لها وشركات القطاع العام، ويؤدي التدقيق الحكومي بمعرفة مدقق الجهاز المركزي للمحاسبات

خامسا: الحاجة إلى التدقيق

ظهرت العديد من المؤثرات التي أدت إلى ضرورة اللجوء إلى التدقيق ولعل أهمها:

- 1- **الحاجة إلى توصيل معلومات محاسبية مدققة:** عبر 60 سنة الأخيرة نمت تنظيمات الأعمال لحد كبير من مجرد المنشآت التي يتم تشغيلها عن طريق مالكيها التي تستخدم بضعة أعضاء من العائليين إلى الكثير من شركات متعددة الجنسيات يعمل بها الآلاف من العاملين، مثل ذلك النمو جعل من الممكن أن يتم عمل قنوات لانتقال الموارد المالية من الآلاف من المستثمرين الصغار الآخرين من خلال الأسواق المالية ومؤسسات مانحي الائتمان إلى تلك الشركات المتزايدة. وبينما نمت الشركات في حجمها فإن إدارتها قد عبرت من مرحلة الملاك المساهمين إلى مجموعات صغيرة من المدراء المهنيين، ولذلك فإن نمو الشركة قد تم مصاحبه بانفصال متزايد لمصالح

المحور الأول: مدخل إلى مهنة المحاسبة حول العالم

الملكية عن وظائف الإدارة، ونتيجة لذلك فقد نشأت الحاجة لمديري الشركة للتقرير الجوانب المالية لأنشطة وأعمال الشركة إلى ملاك التنظيم والموردين الآخرين للأموال.

إن هؤلاء الذين يتلقوا تلك التقارير (القوائم المالية الخارجية) يحتاجون إلى التأكد من تلك القوائم يمكن الاعتماد عليها. ولذلك فهم يرغبون في أن يكون لديهم معلومات تم تدقيقها واختبارها. ولقد نشأت مهنة التدقيق الخارجي استجابة وتلبية للحاجة إلى الفحص الحيادي للمعلومات المالية، ولتقديم تلك الخدمة يسعى المدقق بشكل موضوعي إلى جمع أدلة إثبات تتعلق بتأكيدات عن الأحداث والتصرفات الاقتصادية.

2- الحاجة إلى حتمية الفحص الحيادي لعملية توصيل المعلومات المالية: ويظهر مدلولها من خلا العناصر

التالية:

- **تعارض المصالح:** يتم إعداد القوائم المالية للشركة عن طريق مدراءها، وهؤلاء المدراء يقومون بالتقرير بصفة أساسية عن ادائهم، ويريد مستخدمو القوائم المالية أن تعرض تلك القوائم الاداء المالي والموقف المالي والتدفقات النقدية للشركة بدقة ما أمكن، ومع ذلك فهم يدركون أن المدراء قد يتحيزون عند إعداد تقاريرهم بحيث يجعلونها تعكس إداراتهم عن أمور الشركة بشكل يسيّر لصالحهم، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنه حتى يطمئن مستخدموا البيانات المالية لتلك المعلومات ومدى صدقها واتساقها، يجب أن تخضع تلك المعلومات للمراجعة والتدقيق.
- **عواقب الخطأ:** إذا ما بنى مستخدمو القوائم المالية الخارجية للشركة قراراتهم على معلومات غير قابلة للاعتماد فإنهم قد يعانون من خسارة مالية خطيرة نتيجة لذلك، ويشار إلى ذلك بمخاطر المعلومات التي تعكس عدم دقة المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، وبناء على ما سبق تظهر أهمية تدقيق المعلومات المالية من أجل التحقق من صحة المعلومات المالية ومن هنا يتعين تخفيض المخاطر عن طريق إخضاع القوائم المالية للمنشأة إلى إجراءات تدقيق عن طريق مراجع خارجي حيادي عن المنشأة يقوم بالتصديق على عدالة عرض القوائم المالية.
- **التباعد:** بوجه عام نتيجة للعوامل القانونية والمادية والاقتصادية فإن مستخدمي القوائم المالية الخارجيين لن يكونوا قادرين على التحقق بأنفسهم من إمكانية الاعتماد على المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، ونتيجة لطبيعة هذه العوامل التي تمنع هؤلاء المستخدمين من فحص المعلومات المالية الخارجية من فحص المعلومات المقدمة عن طريق مديري الشركة شخصياً، لذلك يتعين أن يقوم أحد الأطراف المستقلة وهو المدقق الخارجي.

- **التعقيد:** كلما تزايد حجم الشركات وكلما نما حجم أعمالها، وتعددت العمليات والصفقات المالية فضلا عن تعقد المعاملات الاقتصادية والنظم المحاسبية التي تتعامل معها وتقوم بتشغيلها ولا سيما في السنوات الاخيرة، ونتيجة لتلك التغيرات فإنه من المحتمل تماما ان تتغلغل داخل البيانات المحاسبية والقوائم المالية فضلا عن زيادة احتمال التسجيل غير الصحيح في الدفاتر والسجلات، لذلك فإن هناك حاجة متزايدة لأن يتم فحص القوائم المالية عن طريق مدقق خارجي مستقل مؤهل لديه الكفاءة والخبرة الضرورية لفهم أعمال المنشأة ومعاملاتها المحاسبية

3- الطلب على التدقيق لتخفيض مخاطر المعلومات: يمكن توضيح مدى أهمية الطلب الاقتصادي على التدقيق من خلال تصور قرار البنك بمنح قرض لأحد منشآت الأعمال والذي يجب أن يتم اتخاذه بناء على عدة عوامل مثل العلاقات والخبرة المالية الماضية والاحوال المالية للمنشأة كما تعكسها القوائم المالية، ولا شك ان التدقيق يؤثر على مخاطر المعلومات بشكل جوهري فعذا تمت إجراءات التدقيق على القوائم المالية للمنشأة بشكل يتسم بالجودة فإنه يمكن للبنك تخفيض معدل الفائدة الاجمال على القرض ويمكن للمنشأة الحصول على القرض عند تكلفة معقولة. وتعتبر أفضل وسيلة متعارف عليها بين مستخدمي المعلومات المالية هي تكاليف مدقق خارجي حيادي يقوم بتدقيق القوائم المالية، وفي تلك الحالة يتم استخدام المعلومات المدققة في اتخاذ القرار بافتراض أنها تتسم بالاكتمال والدقة وتوفرها في الوقت المناسب.

سادسا: العوامل المؤثرة في عملية التدقيق

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية عملية التدقيق، وتنقسم هذه العوامل إلى ما يلي:

- 1- **العوامل التنظيمية:** والمتمثلة في التخطيط للعملية التدقيقية وتحديد إجراءات العمل التدقيقي وتحديد حجم العمل التدقيقي، ومن ثم تحديد الوقت اللازم لاتمام العملية التدقيقية ومهارة المدقق في تحديد نقطة البداية بالعمل وكيفية انهاءه.
- 2- **العوامل السلوكية الواجب أن تتوفر في المدقق:** والمتمثلة في أن يتمتع المدقق بدرجة عالية من الأمانة والإستقلالية وأن يكون متعاوناً وملتكافاً مع أعضاء فريقه التدقيقي وأن يكون صاحب مقدرة ذهنية عالية وملتفتة وأن يحرص مع الإدارة على توفير عوامل الجودة في العمل التدقيقي.
- 3- **العوامل الشخصية الواجب توافرها في المدقق:** مثل أن يكون ذو خبرة عملية، وأن لديه من التحصيل العلمي ما يؤهله لممارسة المهنة وأن يكون المدقق حريصاً على مشاركته في الدورات التدريبية الخاصة بمهنة التدقيق.

4- مجموعة من الأساسيات العلمية لمهنة التدقيق: مثل الالتزام بتطبيق المبادئ المقبولة قبولاً عاماً وبالأخص تطبيق مبدأ الموضوعية والالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وكيفية إعداد التقارير عن الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في النشاط المهني وكيفية الإعتماد على النظام الرقابي الداخلي وقابلية المدقق على اكتشاف الغش والتلاعب. كل هذا التعقيد وتجرباً لتأثير العوامل سابقة الذكر تم استحداث معايير دولية موحدة للمراجعة

حدود عملية التدقيق

رغم أهمية وفائدة التدقيق لجميع الاطراف وفتات المستخدمين إلا أن له حدوداً وقيوداً تحد من قدرته على توفير تأكيد مطلق باكتشاف جميع حالات الغش والأخطاء في القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق، ويكون المناسب في ظل هذه القيود توفير تأكيد معقول، ومن أهم القيود:

1. قيود تتعلق باستخدام أسلوب العينات
2. قيود تتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية وإمكانية اختراقها من خلال التواطؤ المنظم أو انخفاض فعاليتها نتيجة السهو البشري أو سوء فهم التعليمات
3. قيود تنتج عن استخدام الحكم والتقدير الشخصي في معظم مجالات التدقيق مثل تقييم الاختيار بين البدائل المحاسبية وطرق تطبيقها، تجميع وتفسير أدلة الإثبات الكافية والمقنعة، تقييم التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة.
4. قيود الوقت والتكلفة اللازمة لأداء عملية التدقيق